

" الماء " في اللغة العربية
دراسة تاريخية لغوية
أحمد طه رضوان (*)

ملخص

يتكون البحث من مقدمة وفصلين ، تعرض الباحث في الفصل الأول اللهجات لفظ الماء في العربية ، وتطورها التاريخي ، مستخدماً نظرية تطور الأفعال الجوفاء والمعتلة التي أشار إليها الدكتور رمضان عبد التواب ، نظراً لمشابهة لفظ "الماء" لبنية الأفعال الجوفاء . ونتج عن ذلك وضع تصور افتراضي لتطور ذلك اللفظ عبر اللغات السامية واللهجات العربية المختلفة . وفي الفصل الثاني تعرض الباحث لعدد من المسائل الصرفية والدلالية للفظ الماء ، هي على الترتيب : أصل لفظ (ماء) - تنكير لفظ (ماء) وتأنيثه - إفراد لفظ (ماء) وجمعه - تصغير لفظ (ماء) - النسب إلى لفظ (ماء) - البنى المشتقة من لفظ (ماء) - دلالة لفظ (ماء) ، وتطورها - الألفاظ الدالة على الماء في المعجم العربي . وختّم البحث بفهرس للمصادر ، ثم بفهرس للموضوعات .

ومن أهم النتائج التي خرج بها البحث :

1. إمكانية تطبيق نظرية (تطور الأفعال المعتلة) على الأسماء المشابهة لها في البنية.
2. عرض خلاصة لما ذكره المعجميون وأهل اللغة حول تنكير لفظ الماء وتأنيثه ، وإفراده وجمعه ، وتصغيره ، والنسب إليه .
3. عرض للألفاظ المشتقة من المادة اللغوية للماء ، منها أفعال ، ومنها أسماء ، منها الحقيقي ومنها المجازي . رتبها الباحث ، وعرض لأمثلتها وشواهداها اللغوية .
4. تناول الباحث لدلالة لفظ الماء وما حدث لها من اتساع دلالي ، وأنها لم تعد تعني فقط السائل الذي يُشرب أو يُغسّل به ، بل إن العرب توسعوا فيها كثيراً حتى كاد لفظ الماء يصبح مرادفاً للسيولة والجريان .

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة عجمان

'Almaa' in Arabic Language : A Historical and Linguistic Study

Ahmed Taha Radwan

Abstract

This paper aims to shed light on the historical and etymological development of the pronounce 'Almaa' (water). It consists of an introduction and two chapters. The first chapter deals with the different accents of the Arabic pronunciation of the word 'Almaa' and their historical development via using the theory of development of hollow and vocalic verbs which is referred to by Dr. Ramadan Abdul-Tawab due to the similarity of the word 'Almaa' to the structure of the hollow verbs. This resulted in a hypothetical vision of the development of this word through the Semitic languages and the different Arabic dialects.

In the second chapter, the researcher deals with several morphological and semantic issues of the word 'Almaa'. They are respectively: the origin of the pronounce 'Almaa', its masculine and feminine forms, its singular and plural forms, its diminutive form, its lineage, its structural derivatives, its denotations and their development, and the related words (to Almaa) in the Arabic dictionary. The paper ends with indexes of sources and subjects.

After unraveling the previously mentioned issues, the researcher deduced a number of results: Firstly, the most salient of which is that there is a possibility of applying (the theory of development of the vocalic verbs) on the nouns that are similar to their structures.

Secondly, there is a display of a concise summary of what has been mentioned by the lexicons and the linguists about the masculine and feminine forms of the word 'Almaa', its singular and plural forms, its diminutive form, and its lineage.

Thirdly, the present study includes a survey of the derived words of the original word 'Almaa'. The survey includes the actual and the metaphorical verbs and nouns that have been arranged by the researcher. Besides, he mentions several examples and shows their linguistic evidences.

Fourthly, in the course of the present study, the researcher exposes the different, wide and growing denotations of the word 'Almaa'. It no longer denotes only to that liquid that is used for drinking and washing, but the Arabs have expanded its denotations so much that it becomes synonymous with liquidity and runoff.

مقدمة:

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ...

فهذا بحث يتناول لفظ (الماء) بالدراسة التاريخية اللغوية، ذلك اللفظ المتغلغل في حياة البشر من قديم، والذي يُعدّ مرادفا للحياة ذاتها عند العرب، ومع هذه الأهمية الكبرى له فإن الدراسات التي أُقيمت حوله لم تتناول الجانب التاريخي، ولم تفرد بعض قضاياها اللغوية بالدراسة. وهذا البحث يحاول إلقاء الضوء على بعض تلك المسائل .

في الدراسة التاريخية سأحاول الكشف عن أصول هذا اللفظ، والتعرف إلى صورته اللهجية المختلفة وتطورها، ولكون المعاجم العربية اكتفت بذكر ما روي من تلك الصور اللهجية، ولم تهتم بالإشارة إلى الصور الأقدم ؛ فقد اقترح الباحث تطبيق نظرية تطور الأفعال المعتلة على لفظ الماء، وتلك النظرية التي أشار إليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (بحوث ومقالات في اللغة) طبقها على الأفعال الجوفاء والمعتلة، ويرى الباحث أنها تصلح كذلك للتطبيق على الأسماء المشابهة لها في البنية .

وإتماما للتعرف على الجوانب اللغوية المختلفة المتعلقة بلفظ الماء، جاءت الدراسة اللغوية لتعرض لتلك الجوانب في الصرف ، والدلالة. حيث سبق التعرض للجوانب الصوتية في الدراسة التاريخية. أما جانب التركيب فلم يجد الباحث أنماطا تركيبية مميزة للفظ الماء تستدعي إفرادها بالدراسة، واكتفى الباحث بالإشارة إليها في ثانيا المسائل الصرفية والدلالية .

وقد اعتمد الباحث أساسا على المعاجم اللغوية، للسان والتاج خاصة، باعتبارهما معجمين موسوعيين جامعين لأكثر ما حوته باقي المعاجم، مع العودة إلى غيرهما إن اقتضت الحاجة. كما اعتمد على الشواهد القرآنية والحديثية في المقام الأول ، باعتبار أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هما المثال الأعلى للغة العربية الفصيحة، مع الإشارة إلى شروحهما في بعض المواضع ، وكذلك الإلماح إلى بعض ما ورد في الشعر والنثر العربي، في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام خاصة.

وعلى الرغم من تداخل الجوانب اللغوية والتاريخية، بصورة تجعل من الفصل بينهما عسير المنال، فإنه وفقا لمقتضيات البحث تم تقسيمه على مقدمة وفصلين، كالتالي :

الفصل الأول : (الماء) اللهجات والتطور التاريخي

أولا : لهجات لفظ (ماء) .

ثانيا : التطور التاريخي لنطق لفظ (ماء) .

الفصل الثاني : (الماء) صرفيا ودلاليا

أولا : أصل لفظ (ماء)

ثانيا : تذكير لفظ (ماء) وتانيته .

- ثالثاً : إفراد لفظ (ماء) وجمعه .
 رابعاً : تصغير لفظ (ماء) .
 خامساً : النسب إلى لفظ (ماء) .
 سادساً : البنى المشتقة من لفظ (ماء) .
 سابعاً : دلالة لفظ (ماء) ، وتطورها .
 ثامناً : الألفاظ الدالة على الماء في المعجم العربي .
 ثم اختتمت هذا البحث بفهرس للمصادر ، ثم بفهرس للموضوعات .
 وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل نافعا متقبلا . والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

أولاً: الأهداف:

الهدف الرئيسي للورقه هو تقديم رؤيه حول مسار وتطور العنف فى المناطق الحضريّة السودانيّة بالتركيز على الخرطوم العاصمة فى ظل النمو الحضري المتسارع فى الخرطوم. وأيضا تهدف الورقه الى ادخال مؤثرات النمو الحضري الى العيادة السيوسولوجية لتقديم تصورا يساعد فى متابعة مسارات العنف. ثانياً: فى المدينة والعنف: ملاحظات حول المفاهيم:

1- من المفيد الحديث عن تحديد المقصود بالمدينة فى هذه الدراسة ، فهناك تحديدات تختلف باختلاف الدول حول ما تعنيه المدينة ، وهذه تتراوح فى عديد من السمات والخصائص التى تحدد ماهو حضري وما هو وريفى اجمالها فى : خصائص سكانية ، وادراية، وسيادة نوع المهنة ، واسلوب الحياة.(الحسينى، ص233) .والسودان كغيره من عديد الدول الأخرى تحدد المدينة اعتمادا على عدد السكان فى المنطقة المعنية وعلى التحديد الإدارى، مثل المراكز الادارية للمحليات .

2- فيما يتعلق بالعنف الحضري كمفهوم شائع اصبح التعامل معه كثيرا فى الادبيات كمفهوم قائم بذاته بعيدا عن السياقات الأخرى للعنف توجد لدى ملاحظات اوليه قد تأخذ اهميه حول تحديد المفهوم.

وأهم هذه الملاحظات حول نسبة العنف الى الحضري، فالعنف مكونا اساسيا من مكونات المجتمع الانساني عموما سواء كان كفعل مؤسس او لحظه فارقة داخل المجتمع، مما يعنى ان العنف كمفهوم ذات دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية هو احد نتاج هذه المكونات ، فالعنف لا يرتبط بمكان او زمان وانما هو كما يقول "بورديو" نسق قابل للتعديل والتغير والانتقال فى المجتمع.

هذا يقود الى القول ان الاصح هو العنف فى الحضري بدلا عن العنف الحضري على اعتبار ان العنف الحضري ليس مفهوما مستغلا وانما هو جزء اصيل من مفهوم العنف، فليس هنالك عنف حضري او ريفى....الخ وانما هنالك خصائص وسمات للعنف تعززه بنية الجماعه والمجتمع التى تفرز العنف، فالعنف الحضري هو احد اشكال العنف افضي اليه الواقع فى المجتمع الحضري . وان كان هنالك اتجاه يحمل المدينة المسؤولية الكاملة للعنف بسبب ضعف الروابط

والعلاقات التي تتميز بالقدره على التعديل والانتقال (بلحرز، ص3). وفي العموم العنف براديبم اجتماعي يشمل جميع المجتمعات والجماعات وينطلق من التنافس على المصالح ويؤدي بدوره الى الصراع الذي تظهر اشكاله في الحروب والاعمال الاجرامية والتسلط الفردي والجمعي والنظم. وبالتالي العنف هو حالة من حالات الانحراف الاجتماعي في كل اشكاله ومواقعة (بوعناقة، ص232).

لكن في كل الاحوال يمثل الاهتمام بالعنف في المناطق الحضرية وخاصة في البلدان النامية اهمية خاصة في الدراسات الحديثة لاعتبارات التوسع الحضري المتسارع الذي بلغ 55% في البلدان العربية (تقرير التنمية الانسانية العربية، ص3)، والذي يضم نسبة عالية من المجموع الكلي للسكان خاصة في العواصم السياسية والاقتصادية .

ثالثاً: مستوى ونمو التحضر في الخرطوم العاصمة:

حسب تقرير دراسة سكان العالم 2007 من الواضح ان هنالك ازدياد مضطرد في التحضر والنمو السكاني في المناطق الحضرية، حيث أن عدد سكان العالم الذين يعيشون في المدن في العام 2008 بلغ 3,3 بليون شخص ، وسيواصل عدد سكان الحضر في الارتفاع ليصبح عددهم 4,9 بلايين بحلول 2030 ، وسيكون معظم هذا النمو في البلدان النامية التي ستشكل 80% من سكان الحضر في العالم (حالة السكان، ص1). هذا التوسع سيكون له انعكاسات عالمية على المدن التي اصبحت هي محور جميع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وأيضا فإن من سمات هذا النمو الحضري في القرن 21 أنه سيكون مكونا من أناس فقراء لايشملهم التخطيط الحضري(حالة السكان، ص.ص5-6).

والسودان كباقي الدول النامية يشهد نموا متسارعا في النمو الحضري تحت مسببات مختلفة ومتنوعة معروفة للجميع خاصة في بدايات ثمانينات القرن السابق ، ويصنف التحضر في السودان حسب معيار "جيراد بيرس" من البلدان ذات التحضر المتوسط ، وهذا المعيار يصنف مستويات التحضر بالعالي اذا كان نسبة سكان الحضر تبلغ 50% من المجموع الكلي للسكان ، ومتوسط 25-49% ومنخفض اقل من 25%. فعدد سكان السودان حسب إسقاطات السكان بالمليون للاعوام 1993-2018 كانت على النحو التالي:(خصائص ديناميكية السكان في السودان، ص24)

1993	1998	2003	2004	2005	2006	2008	2013	2018
25.6	29.3	33.3	34.5	34.3	36.3	38.2	43.1	48.1

بنسبة زيادة مئوية سنويا لحجم السكان لكل خمس سنوات على النحو

التالي: (خصائص ديناميكية السكان في السودان، ص24)

1998-93	2003-98	2008-03	2013-008	2018-13
0.14	0.14	0.15	0.13	0.12

وبالنسبة لولاية الخرطوم فكانت حجم وإسقاطات السكان للاعوام 1993-

2018 على النحو التالي: (خصائص ديناميكية السكان في السودان، ص29)

2018	2013	2008	2006	2005	2004	2003	1998	1993
8.8	7.6	6.4	6	5.8	5.6	5.4	4.4	3.5

بنسبة زيادة على النحو التالي: (خصائص ديناميكية السكان في السودان، 2007، ص29)

2018-13	2013-002	2008-003	2003-98	1998-93
0.16	0.18	0.20	0.22	0.24

وتشير سمات سكان السودان الى أن غالبية السكان من الريف، لكن يمكن أن نلاحظ الزيادة المضطردة في سكان الحضر خصما على سكان الريف على امتداد الفترة من 1995-2006 .

وحاليا نسبة سكان الحضر حوالي 38% من سكان السودان ، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر. فحسب التوزيع النسبي للسكان طبقا لنمط المعيشة من 2004-2006 نلاحظ أن سكان الريف للحضر في العام 2004 وصل الى: 63,82 بالنسبة للريف ، و36,18 بالنسبة للحضر، وفي العام 2005 وصل الى: 63.16 بالنسبة للريف ، و36,84 بالنسبة للحضر، وفي العام 2006 وصل الى: 62,44 بالنسبة للريف و 37,65 للحضر. (الكتاب السنوي للاحصاء، ص. ص46-47).

وبالنسبة للتوزيع الحضري الريفي في الخرطوم العاصمة ففي العام 2004 بلغ الريف 12,80 والحضر 87,20 وفي العام 2005 بلغ الريف 12.46 والحضر 87,54 وفي العام 2006 بلغ الريف 12,12 والحضر 87,88.

والملاحظ من اسقاطات السكان أن الخرطوم العاصمة تشهد نموا في حجم السكان وذلك للهجرة الداخلية ولموجات النزوح وخاصة في الثمانينات من القرن السابق، وقد بلغت الهجرة الداخلية الى الخرطوم 45% من اجمالي المهاجرين الداخليين في السودان. (خصائص ديناميكية السكان في السودان، ص.ص72-73) هذا اضافة الى أن عدد النازحين في ولاية الخرطوم يقدر بـ 3.00 مليون نازح بنسبة 50% من اجمالي النازحين في السودان والبالغ عددهم 4.5 مليون⁽¹⁾. (قضية الهجرة والنزوح من الريف الى المدن، ص82)

وعموما فإن هذه الهجرات كحال معظم الدول النامية والتي زادت من وتيرة التحضر لم يصاحبها نهضة صناعية تستوعب هذه الزيادة مما أفرزت ظواهر سلبية كازدياد البطالة وظهور العشوائيات وإستنزاف القوى الشبابية. (جلال الدين، ص9)

رابعاً: تطور مسارات العنف الحضري:

هنالك مجموعة حقائق سيويولوجية تعتبر حاضنة للعنف في الحضر وفي

1. هذه الاحصاءات تشير لوضع مدينة الخرطوم قبل انفصال دولة جنوب السودان في العام 2011

مدينة الخرطوم على وجه الخصوص من خلالها يمكن التنبؤ بمسارات العنف وتطوره، مع الوضع في الاعتبار ان التنبؤ بمسارات ظاهرة العنف لا يجب فهمها في اطار القضاء على العنف والا نكون واهمين وانما يجب فهمه في اطار السعي لاحتوائية وتقنيته. هذه الحقائق الحاضنه يمكن اجمالها في:

1. التعدد الثقافي داخل مدينة الخرطوم.

2. الفئات الضعيفة الخافية عن الانظار.

3. الفقراء الجدد.

4. بطالة الشباب.

ان الأربعة عوامل اعلاه جميعها تمثل تحديا لامن المواطن في ظل التوسع الحضري الملاحظ من واقع النمو السكاني المبين ، و من خلالها يمكن توقع مسارات العنف.

1- التعدد الثقافي:

منذ صدور تقرير التنمية البشرية والخاص بالتنوع الثقافي في العام بدأ الاهتمام الغربي بقضايا التعدد الثقافي كمصدر من مصادر الصراع في البلدان التي تعاني من الحروب الداخلية وماكان ليكون هذا الاهتمام الا لظهور آثار التعدد الثقافي بعد حرب البلقان في تسعينات القرن السابق .

وتعتبر الخرطوم العاصمة من اكثر العواصم في البلدان النامية التي تحظى بهذا التعدد خاصة في بدايات ثمانينات القرن السابق تحت المبررات المعروفة والاكثر استهلاكا ، هذه التيارات المتعددة داخل العاصمة حملت معها بوادر العنف بالمدينة ، المبنى على التعدد ، فالانماط الثقافية الحاملة لثقافة العنف غلبت ابتداءا في بواكير النزوح الى الخرطوم فسجلت العاصمة العديد من الصراعات الدموية المتكرره في داخل معسكرات النزوح بين الديكا والنوير على وجه الخصوص، الامر الذي استدعى السلطات في ذلك الوقت الى الفصل بينهم في معسكرات مختلفة وامتد هذا الوضع الى معسكرات النزوح خارج العاصمة في كل من بورتسودان وكريمة، ما ليس مثل هذا العنف ان تراخي في منتصف التسعينات، بعد ذلك تطور شكل العنف الى مصادمات مع السلطات الحكوميه خاصة في محاولات تفكيك وترحيل النازحين بعد التمدد الذي حدث في مدينة الخرطوم ودخول بعض مواقع النازحين في الخطة الاسكانية كما حدث في سوبا والقماير، وغرب الحارات.

هذا واقع للعنف افرزته جماعات ليست بالضروره تكون حاملة للعنف في انماطها الثقافية بقدر ما هو رده احتجاجية لرفض اوضاع غير مقبولة في شكل جديد للحياة غير مستقر في بنية مجتمعية كانت في البداية غير مستوعبة للوافد الجديد.

ذلك شكل قيمة مرجعية للعنف تحولت في وقت لاحق الى ما يمكن ان نطلق عليه آلية للعنف اصبحت حاضنة للعنف قادرة على الانتشار والتوالد تحت ظروف اجتماعية متعددة ومختلفة خاصة بعد تكون اجيال جديده في حالة قطيعة

مع الأنماط الثقافية التي تحقق الضبط الاجتماعي وسط الجماعة (عبدالله، ص 45) هذه المجموعات ستشكل نمطا للعنف في بيئة حاضنة تجعل هذه الاجيال مهياه للانخراط في العنف لعدم قبول الآخر تحت مسميات عديده ابرزها تتمثل في التمايز الاجتماعي.

وتشير بعض الدراسات الامنية السودانية الى فرضية تتعلق بالتعدد الثقافي ودوره في العنف بمدينة الخرطوم على وجه الخصوص تلك التي تتعلق بالحامل القيمي لثقافة العنف والصراع للجماعات الوافده بطريقة جماعية الى الخرطوم والمتمثلة في مجموع القبائل الرعوية.

وقد تحمل هذه الفرضيه بعضا من اوجه الاشتغال عليها علميا خاصة وان هنالك دراسات عديدة تُحمل الأنماط الثقافية مسؤولية العنف، لكنها في الوقت نفسه تغفل الحامل الثقافي السلمي لهذه الجماعات. وفي كل يجب ألا نذهب بعيدا في تحميل التعدد الثقافي العنف السائد في الحضر ، بقدر ما نعطي اولوية لتمظهراته السالبة التي جعلته مؤشرا مرجعية العنف والتي ظهرت اعنفها في احداث الاثنين الاول من اغسطس 2005.

2- الفئات الضعيفة الخافية عن الانظار:

المقصود بذلك كما اشار تقرير التنمية الانسانية للعام 2009 فتى المراه والاطفال ، ويصنف العنف تجاه هاتين الفئتين تحت مسمى العنف العائلي، وقد لوحظ ارتفاع نسبة هذا النوع من العنف في معظم مدن البلدان النامية، على الرغم من ان المرجعيات الثقافية لهذه البلدان تجعل مثل هذا النوع من العنف خافيا.

والعنف الاسرى بمدينة الخرطوم يرصد في حالة تطور من مرحلة العنف من الدرجة الثانية الى مرحلة العنف من الدرجة الاولى ، فالاول نقصد به وقوع المراه ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الاذى الجسماني ،بينما نعني بالثاني كل وسائل الاعتداءات الجسدية الممارسة ضد المراه.

ففي الحالة الاولى المراه الريفية والحضرية بالبلدان النامية عرضه لممارسة العنف ضدها مثل حالات الخفاض الفرعوني والزواج المبكر...الخ ، ووفقا للبيانات المتاحة بين العامي 1987- 2006 تقدر منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ان نسبة النساء في الفئة العمرية 20-24 سنة اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشر بلغت 27% بالسودان(تقرير التنمية الانسانية العربية، ص8). وعموما فان الثقافة الذكورية المهيمنة تجعل المراه عرضه للعنف من قبل الرجل في المستوى الجسدي والمستوى المعنوي.

وفي ذلك يرى بعض الدارسين ان النمط الثقافي المهيمن في معتقداته واعرافه وعاداته وسلوكياته في كثير من الاحيان يبرر ويساند العنف ضد المراه (ويتمر، ص 28).

ويلاحظ ان مسارات العنف ضد المراه في المناطق الحضرية السودانية وبالذات الخرطوم العاصمة بدأت تتجاوز الفئة الثانية للعنف ضد المراه الى الفئة الاولى ويظهر ذلك نتاج لمعطيات موضوعية يفرزها البناء الحضري والتوسع

الحضري الذي يشكل احد مهددات امن المرأة. ومثال ممارسات العنف المعلنة ضد المرأة العنف الذي يصل الى حد القتل وتشويه الجسد والاعتصاب والدفع الى ممارسة تجارة الجنس ولا نود هنا ان نذكر حالات بعينها بقدر ما نريد لفت الانتظار الى النقلة الممنهجة التي افرزها الواقع الحضري في العنف الممارس ضد المرأة. ويمكن ان تقديم بعض المؤشرات الاجتماعية لتنامي العنف ضد المرأة في الآتي:

- 1- ارتفاع نفقات المعيشه.
- 2- العمل الهامشي للمرأة خاصة النازحة والمهاجرة ، فقد اوضحت دراسة سابقة قمت بها ان معظم الفئات التي مورس ضدها العنف الاسرى وفدت الى مدينة الخرطوم في بداية ثمانينات القرن السابق(سراج الدين،ص9).
- 3- عدم القدرة على الانسجام مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البنية الحضرية الوافده اليها المرأة.
- 4- ضعف البنية الاسرية التي تشكل الحماية والضمان الاجتماعي للمرأة الحضرية.
- 5- طبيعة السكن والمعنى بها العشوائيات والمناطق الطرفية التي تتعدم بها الخدمات فقد لوحظ ان معظم حالات العنف ضد المرأة والتي تهدد حياتها وجدت بهذه المناطق(نور،ص10).
- 6- اضافة الى كل ما سبق يمثل السياق المجتمعي والقيمي التي توجد فيه المرأة معضله حقيقية في اتجاهين الاول عدم قدرة المرأة لتشكيل حماية قانونية لنفسها بالتبليغ عن واقعة العنف الممارس ضدها خاصة المتعلق بشرف المرأة لدى السلطات القانونية والامنية، والثاني تمثلة مكانة المرأة الثقافي والمجتمعي. ومع ذلك يجب ان نكون حذرين في تطور هذا المسار لان حالات العنف الممارس ضد المرأة من الدرجة الاولى لا يفصح عن نفسه في شكل جماعي وانما في حالات تتسم بالفردية لكنها تمثل مؤشرا نحو التطور في مسارات العنف. فيما يختص بفئة الاطفال الحضريين فيجب ان نكون اكثر حرصا وحذرا في ما يمارس ضدهم من اشكال العنف في درجته الاولى والثانية اذ ان مؤشرات تطور العنف الممارس ضد الاطفال من الدرجة الاولى في حالة تزايد مستمر، ففي دراسة اجريت في بدايات العام الحالي2009 على عينة اطفال بلغ عددها 400 طفل مورس ضدهم العنف ومسجلين في سجلات الشرطة والقضاء بولاية الخرطوم لدراسة الابعاد الاجتماعية في علاقة العنف الاسرى بالحضرية خلصت الدراسة الى: (سراج الدين،ص.ص10-14).

- 1- تركزت حالات العنف ضد الأطفال في الاعمار السنية المبكره للطفولة.
- 2- ان الاطفال الاناث في المناطق الحضرية الكبيره أكثر عرضة للعنف من الأطفال الذكور.
- 3- ان الاطفال الذين لم يتلقوا تعليما أو تسربوا من التعليم في مرحلة مبكره أكثر

4- أن معظم الاطفال الممارس ضدهم العنف ينتمون الى أسر ذات دخل منخفض.

6- انعكس هذا المتغير الاقتصادي المتمثل في الدخل المتدنى على اوضاع اجتماعية أثرت بصوره مباشره على العنف ضد الاطفال ،مثل طبيعة السكن ،المهن الهامشية، التشرذم الجزئى....الخ.

7- ينتمى الاطفال الذين تعرضوا للعنف الى أسر هاجرت الى الخرطوم العاصمة حديثا في الفترة من 1983-2005

8- حالات العنف ضد الاطفال تركزت في أنواع العنف الجسدى المسبب للاذى مثل الضرب والتحرش الجنسى والاعتصاب ،وإن كان معظمهم تعرضوا للعنف بالضرب، مع وجود حالات العنف بالاعتصاب وسط الاطفال الاناث.

والملاحظ من المؤشرات اعلاه ان العنف ضد الاطفال في المناطق الحضرية يمثل حالة من التصاعد سواء على مستوى نوع العنف او من حيث الكم ، ويمثل هذا التصاعد ذروته في حالات الاذى الجسدى وخاصة الاعتصاب ، الذى تمثلت خطورته في القتل بعد الاعتصاب.و الملاحظه الاخرى ان المتغيرات التى افرزها الواقع الحضرى ساهمت مباشرة في حدوث حالات العنف ضد الاطفال.

3- الفقراء الجدد:

والمعنى بالفقراء الجدد المهاجرون الى المناطق الحضرية وكثيرا ما لا يشملهم التخطيط الحضرى.(حالة سكان العالم،ص1). وهؤلاء المهاجرون هم المكونون للنمو السكانى الحضرى، و يمثلون التوسع الحادث لمدينة الخرطوم ، وحسب احصاءات السكان فى السودان حتى العام 1993 فإن معظم الهجرات هى هجرات حضرية حضرية ثم تليها هجرات ريفية حضرية، وفى كل فإن المهاجرون الى مدينة الخرطوم يرسمون خارطة العنف الحضرى فى كثير من اوجهه، كما انهم اكثر الفئات تحديا لامنهم، وذلك لمجموع اعتبارات نوجزها فى:

- اغلب المهاجرين فى الفئة الشبابية.
- طموح ووعده العمل المجزى اقتصاديا.
- عدم قدره على الاستقرار اسريا وهذا ينطبق على المقيمين مع اسرهم و المقيمين دون اسرهم.
- هشاشة الوضع الاقتصادى .
- الانعزال الاجتماعى. وهذا تفرضه بنية السكن وبعدها عن وسط المدينه وطبيعة المهنة.
- حالة اللاتساوى فى الخدمات الاجتماعيه وهذه تتولد عنها الاحتجاج الاجتماعى ضد اوضاعهم حتى وان كانت غير معلنة. إن مجموع هذه العوامل الاجتماعيه تمثل بنية حاضنة للعنف الحضرى ، وتتحكم فى مساره.

4- البطالة وسط الشباب:

يعيش الشباب العاطل عن العمل في داخل مدينة الخرطوم حالة من الاغتراب عن مجتمعة، والشباب المعنى هنا هم الجيل الثاني من المهاجرين والنازحين الذين اصبحوا جزءا اصيلا من التركيبة الحضرية لمدينة الخرطوم، ويشكل هذا الاغتراب حالة من العزلة المجتمعية وقد يشكل عزلة مع الذات نفسها(العطري،ص80).

كما ان حالة الاغتراب هذه من اكبر الحاضنات للعنف الحضري، وتحدد مسارات العنف الشبابي القابل للظهور ، واطغر مافي هذا العنف تظهره الجماعي ، واذا ادخلنا هذه الفكرة الى العيادة السيوسولوجية، سنجد ان الشباب هم اكثر الفئات قدرة على الاحتجاج الاجتماعي ، فهم الذين يعيشون جميع حالات التهميش الاجتماعي ، وهم يمثلون اكثر حالات الفقر الحضري" المعنى بالفقر الحضري هنا حالة الحرمان المادي التي تتجلى اهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع الضرورية والخلفيات المادية الاخرى وفقدان الاحتياطي او الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والازمات" (النعيم،ص119) بعد النساء خاصة اولئك الذين لم يتلقوا تعليما وورثوا فقرا اسريا، وتشير وقائع مدينة الخرطوم لمثل هذه المواقف الجماعية التي تعبر عنها الملمات في اسواق الاحياء.

ان الفحص السيوسولوجي ليس مجرد تجمع وانما ما وراء هذا التجمع الشبابي فقدان للطموح وارهاق جسدي لهثا وراء العمل غير المتكافي مع الجهد ، مطارادات من مختلف الجهات الحكومية الشرطة والمحليات خاصة بالنسبة للباعة المتجولين، ذهاب الى بيت لا تتوفر فيه ابسط الخدمات كهرباء، ماء.....الخ. هذه حاضنه للعنف يتوقع معها تطور الجريمة، او البحث عن الكسب السهل الذي يهدد امن المواطن ، تعبيرات احتجاجية تظهر حيننا وايضا تهدد امن الافراد مثال لذلك التحرشات بالمواطنين التي تحدث بالشوارع العامة بأسواق وسط الخرطوم. وهذا الاحتجاج الاجتماعي الشبابي المكبوت هو الذي سيحدد مسار تطور العنف الجماعي مستقبلا في مدينة الخرطوم.

خاتمة:

إن ظاهرة العنف في الحضر ستشكل أحد الملامح الاجتماعية المستقبلية ولا يمكن التعامل معها من مدخل القضاء عليه ولكن من مدخل احتوائية، وأهم المداخل لاحتواء العنف هو التنبؤ بمسارات العنف في مدينة الخرطوم وباقي المناطق الحضرية السودانية. ولذلك تلخص هذه الورقة البحثية نفسها في مقترح تكوين مرصد لدراسة العنف يتكون من كافة المتخصصين والجهات الأمنية شريطة أن يقوم المرصد على شفافية المعلومات وشريطة أن يكون المرصد مدنياً.

قائمة المراجع

1. السيد الحسيني، المدينة:دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ.
2. باربرا ويتمر، الانماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2007.
3. عبد الرحيم العطري، سيوسولوجيا الشباب المغربي، طوب بريس، الرباط، 2004
4. عزيزة النعيم، الفقر الحضري وارتباطة بالهجرة الداخلية، في: مجلة اضافات، العدد الخامس، بيروت، 2009.
5. عثمان الحسن نور، الهجرة والنزوح وانعكاساتها على الخدمات والمرافق العامة في المناطق الطرفية بمدينة الخرطوم الكبرى، ورقة عمل، المعهد العربي لانماء المدن، الرياض، 2003
6. على بوعنافة، علم الاجتماع التربوي:قضايا ومفاهيم، دار الهدى للنشر، الجزائر، بدون تاريخ.
7. عثمان سراج الدين، سيوسولوجيا العنف:دراسة في الحضرية والعنف، ورقة عمل، المؤتمر العربي الاقليمي لحماية الاطفال، الرياض، 2009.
8. رمضان محمد عبدالله، التغيرات الحادثة في التنشئة الاجتماعية للدينكا النازحين، (رسالة ماجستير) جامعة جوبا، 2006.
9. سعاد بلحريز، العنف داخل المدينة وعلاقتة بالتحويلات الاسرية، في:مجلة علوم انسانية، تصدر على شبكة الانترنت، 2008.
10. محمد العوض جلال الدين، الهجرات السكانية وقضايا التنمية، المجلس القومي للبحوث، 1976.
11. هاشم نعمة ، سمات النمو الحضري في العالم العربي، في: الحوار المتمدن ، العدد2148، 2008
12. قضية الهجرة والنزوح من الريف الى المدينة، (كتاب جماعي)، الامانة العامة لمجلس الوزراء السوداني، 2007.
13. حالة سكان العالم 2007، (اطلاق امكانات النمو الحضري)، صندوق الامم المتحدة للاسكان.
14. .الكتاب السنوي للاحصاء، الجهاز المركزي للاحصاء، الخرطوم، 2007.
15. خصائص ديناميكية السكان في السودان، المجلس القومي للسكان، 2007.
16. تقرير التنمية الانسانية العربية، الصندوق الانمائي للامم المتحدة، 2009.